

المحور الثامن: الاقتراب النسقي في دراسة العلاقات الدولية

إن دراسة تفاعلات الوحدات السياسية، يقتضي معرفة ما تفرضه البيئتان الداخلية والخارجية بما تحملهما من مؤشرات تساهم في تحديد طبيعة سلوكاتها الخارجية. وغالبا ما يتم استخدام في هذا النوع من الدراسات، "الاقتراب النسقي" كإطار تحليلي لرصد متغيرات النظام السياسي في مستواه الداخلي، ومدى قابليته للتكيف مع معطيات البيئة الخارجية، كما يحاول في بعد آخر إبراز تأثير بنية النظام الدولي على السلوكات الخارجية للدول.

تشير الأبعاد التحليلية لنظرية النظم في العلوم السياسية، إلى إطار نظري ومناهج بحث تختص بمحاولة فهم عمل النظم السياسية، وبالتالي يساعد هذا النوع من النظريات، على تقرير مدى كفاءة النظام السياسي في تحقيق التوازن في مواجهة الضغوط، والقدرة على التكيف أمام التغيرات التي تفرض عليه من الداخل أو الخارج.ⁱ

إذ ينطلق أصحاب نظرية النظم وعلى رأسهم مورتين كابلان، الذي كتب كتاب بعنوان "النظام والعملية في السياسة الدولية"، من "النظام" كمصطلح مركزي للنظرية، والذي يعد بمثابة الإطار التحليلي لباحث العلاقات الدولية.ⁱⁱ

فالنظام من بين أكثر المفاهيم انتشارا في تحليل العلاقات السياسية الدولية، مما يجعله أداة لتحليل التفاعلات الدولية في مجالات عديدة ومختلفة وهي:

المفهوم الجغرافي: نظام دولي، نظام إقليمي، نظام وطني.

المفهوم النوعي: نظام سياسي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي.

المفهوم الوظيفي: نظام أمني، نظام تعاوني، نظام نزاعي.ⁱⁱⁱ

يعتبر مفهوم النظام، أداة تحليلية تقدم منظورا معينا لدراسة السلوكية البشرية على كافة المستويات.^{iv}

فقد قدم هولستي (Holsti) تعريفا يرى فيه: "أن النظام هو مجموعة من الوحدات المستقلة، سواء كانت قبائل، دول، أمم، امبراطوريات، تتفاعل فيما بينها بانتظام وفقا لعمليات مرتبة". أما (Antole Raboport) فيقول في تحديد ماهية النظام: "إن المجموع الذي يعمل ككل، نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام".^v

فمن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن هناك عناصر مكونة للنظام وهي:

1. أن النظام مكون من مجموعة من العناصر، والتي تدل في العلاقات الدولية على الوحدات السياسية "الدول".

2. أن هذه العناصر في تفاعل متبادل (فعل ورد فعل)، أي يتم النظر إلى هذه العناصر باعتبارها قوى تتبادل التأثير والتأثر في مجال تحركها.

3. هذه العناصر والعلاقات تتفاعل مع بعضها البعض في شبكة متداخلة، إذ لا يمكن النظر إلى جانب معين من العلاقات وإغفال بقية العلاقات الأخرى؛ فالنظام إذن يتطلب بنية جديدة مستقرة من القيم المقبولة عالميا ومؤسسات قائمة على الالتزامات القانونية، تستطيع التعامل بقدر من الفعالية مع عوامل الفوضى على الصعيد الدولي.^{vi}

4. إن النظام لا يخرج عن كونه وحدة عضوية قابلة للتطور والتغيير المستمر.

5. إن هناك حدودا تفصل بين أي نظام وبيئته الخارجية، فهو يعمل في بيئة أكبر منه تؤثر فيه، وتتأثر به، وهذه البيئة تنتج حاجات وضغوطات وتحديات وقوى دافعة للتغيير.

6. لكل نظام أهداف وأدوار يسعى لتحقيقها.^{vii}

7. مكانة الدول داخل النظام ومحاولة إعطاء صيغة له، أي التمكن من تحديد نوع النظام (أحادي القطبية، ثنائي، متعدد الأطراف).

تركز نظرية النظم على بنية النظام خاصة في مستواه الدولي؛ على اعتبار أن النظام الدولي نظريا كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية، يمكن الباحثين من دراسة نموذج التفاعلات

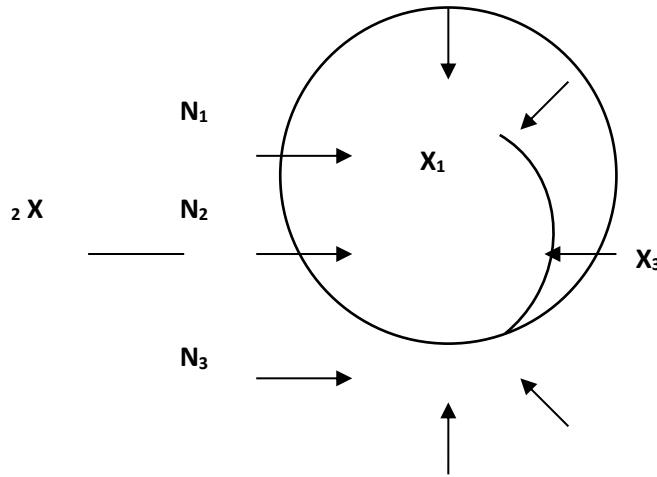
والعلاقات بين الفواعل السياسية. أي على أساس أنها تعني سلسلة من البيانات المتعلقة بالعلاقات بين مختلف المتغيرات المترابطة وغير المترابطة والتي يفترض أن تفاعلا سيجري بينها، بمعنى أن تغيرا يجري في متغير أو مجموعة من المتغيرات سيؤدي إلى تغيرات في عدد آخر من المتغيرات. وبهذا فقد استخدمت النظرية النسقية في دراسة العلاقات الدولية وصناعة القرار في السياسة الخارجية والصراع لتشمل مستويات متعددة في المجالات التي تهم باحث السياسة الدولية وهي:

- تطور نماذج النظم الدولية التي تحدد أنماط التفاعل.
- دراسة العمليات التي يتفاعل من خلالها صانعو القرارات مع بعضهم ويستجيبون للمدخلات القادمة من البيئة الدولية أو المحلية ليتم بعد ذلك تشكيل أو صياغة السياسة الخارجية.
- دراسة التفاعل بين النظام السياسي لوحدة معينة وبين الأنظمة الفرعية المحلية مثل الرأي العام وجماعات الضغط والثقافة وذلك بهدف تحليل مختلف نماذج التفاعل.
- دراسة الارتباطات بين النظام السياسي لوحدة معينة وبين القوى أو الجماعات الخارجية التي يقيم علاقات معها مثل النظم السياسية للوحدات الأخرى أو أطراف النظام الدولي.
- دراسة العلاقة التفاعلية بين النظم الخارجية من جهة والنظم الداخلية لاسيما التي تتأثر بشكل كبير بالأحداث الخارجية من جهة ثانية مثل رجال الأعمال وتجار الأسلحة المنخرطون في التجارة الدولية.

فيتبين إذن أن النظام الدولي يتضمن مجموعة من الأسس والأنماط، قيم وقواعد السلوك التي تحدد الصورة الإدراكية *perception image* لمختلف الوحدات السياسية (الدول) المكونة للبيئة. ^{viii}

إلى جانب أن النظام الدولي يفهم في ظل مصطلحين متلازمين هما التغير *change* والتحول *transformation*. حيث أن "التغير" يحدث بزيادة أو نقص أنماط التفاعلات، مما يحتم

قيام متغيرات دولية جديدة. أما "التحول" في نظم العلاقات الدولية فيكون، من خلال حدوث تغيير أساسي في توزيع القوة في النظام الدولي.^{ix}



تأثير البنية على سلوك وحدات النظام الدولي

إذ تمثل الدائرة بنية نظام سياسي دولي، والأسهم تشير إلى تأثيرات البنية سواء على تفاعلات الفواعل أو خصوصياتهم.

N_3, N_2, N_1 تمثل دول تقوم بصياغة سلوكياتها انطلاقاً من بيئتها الداخلية.

X_3, X_2, X_1 تمثل سلوك الدول خارجياً و تفاعلاتها مع بعضها البعض.

فسلوك الدولة في النظام الدولي هو محصلة لضبط خياراتها، فكل دولة بحاجة إلى

رهان معين لكي تثير "نزاع" أو مباشرة التعاون أو اتخاذ أي عمل في السياسة الخارجية.^x

إن تصنيف النظم الدولية يتم تبعاً لعدد الوحدات التي تعطي لها الوظيفة القيادية فيها،

ومن الأكثر شيوعاً في هذا الصدد، تلك التي تقوم على وجود ثلاث نماذج لبنية النظام الدولي

وهي.^{xi}

• **نظام القطب الواحد:** ويتميز بانفراد فاعل دولي واحد بوظيفة القيادة داخل النظام، مثل

ما هو حاصل حالياً (الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن).

• **نظام القطبية الثنائية** : حيث يمارس وظيفة القيادة داخل النظام قوتين دوليتين أساسيتين (النظام الدولي في فترة الحرب الباردة 1945-1989).

• **نظام التعددية القطبية** : تتعدد فيه القوى التي تقوم بوظيفة القيادة داخل النظام (النظام الدولي قبل الحرب العالمية الثانية، والذي كان يعرف بنظام توازن القوى).

وفي هذا الإطار تعددت النماذج الخاصة بدراسة النظم، ومن أهمها نموذج "مورتن كابلان" الذي يعد أول من قام بوضع نظرية النظم في إطار نظري علمي، وذلك من خلال النماذج التي قدمها، حيث أعطى كل نموذج تعريفا خاصا يتناسب والفترة التي يمر بها. ارتكزت نماذج كابلان على عنصرين رئيسيين:

1. السلوكيات الدولية المختلفة هي نتاج اختلاف الأنماط الناتجة عن التفاعل بين الوحدات السياسية.

2. تحليل ذلك التفاعل يقود إلى معرفة كيفية اتزان واستقرار النسق الذي يحوي كيفية توزيع القوة داخله. ^{xii}

وينطوي النظام الدولي على خمس أبعاد رئيسية:

1- **الوحدات (Actors)**: و يقصد بها الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النظام، فهناك فاعلين أو أكثر في حالة من التفاعل، كما أن هناك نظاما فرعية (Sub-Systems) متفاعلة مع بعضها البعض، و مع النظام الفرعي، هناك نظام عالمي (Global System) يتضمن العديد من النظم الفرعية.

2- **البنيان (الهيكل) (Structure)**: ويقصد به كيفية ترتيب الوحدات المكونة للنظام، بالنسبة لبعضها البعض، ويتحدد هذا الترتيب، طبقا لكيفية توزيع المقدرات (القوة) بين الوحدات المكونة للنظام، وطبقا لدرجة الترابط بين تلك الوحدات.

3- **المؤسسات (Institutions):** ويقصد بها مجموعة القواعد الرسمية والعرفية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين تجاه القضايا العالمية المختلفة، ويشمل ذلك التنظيمات والقواعد القانونية والعرفية في النظام الدولي.

4- **العمليات السياسية (التفاعل) (Interaction):** ويقصد بها مجموعة التفاعلات العالمية الرئيسية التي تتم في إطار الهيكل والمؤسسات (الأفعال وردود الأفعال، أي العلاقة بين المدخلات والمخرجات).

5- **البيئة (Environment):** إن هذه الوحدات المكونة للنظام الدولي ذي الصلة الديناميكية للتفاعلات، لا بد أن تتم في إطار محدد معلوم، أو في وسط معين يشمل هذه الوحدات وتفاعلاتها (البيئة)، أي الوسط الذي يتحرك ضمن حدوده النظام الدولي، وتضم أنماط التفاعلات القائمة بينها (تعاونية أو تصارعية أم الاثنين معا).^{xiii}

وضع "كابلان" ستة نماذج لنظم دولية افتراضية تقدم إطار نظريا يمكن أن تحدث فيه وتختبر مثل الفرضيات، وفي داخل كل نموذج وضع مورتن كابلان خمس مجموعات من المتغيرات وهي:

✓ القواعد الرئيسية: وهي رئيسية لأنها تصف السلوك الضروري للحفاظ على التوازن في النظام.

✓ القواعد التحويلية: تحدد المتغيرات التي تمثل مدخلات في النظام ولكنها غير تلك التي تعتبر ضرورية للتوازن داخل النظام

✓ المتغيرات التصنيفية للأطراف: فهي التي تبين الخصائص البنائية الهيكلية للأطراف.

✓ متغيرات القدرة: تتمثل في مستويات التسليح وعناصر القوة الأخرى المتوفرة لدى الأطراف.

✓ المتغيرات الإعلامية: تتمثل في مستويات الاتصال داخل النظام.

من أهم أشكال الأنساق الدولية التي قدمها كابلان نجد:

1/ نظام ميزان القوى: ميز هذا النظام الفترة التي امتدت حتى الحرب العالمية الثانية، يقوم على تعدد القوى القطبية يتراوح عددها ما بين خمسة أو ستة قوى تعمل على الإبقاء على الوضع القائم ومنع أي قوة تقوم على محاولة تغيير ذلك التوزيع معتمدة بذلك على آلية/الحلف.

2/ نظام الثنائية القطبية المرنة: وهو الذي ميز بنية النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، أين ظهرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كقوتين محوريتين، عملتا على استقطاب دول أخرى، أو كما عبر عن ذلك جون ميرشايمر: "من أجل زيادة مركز قوتهما النسبي على حساب الأخرى".

أما عن أهم قواعد نظام الثنائية القطبية المرنة:

1. تحاول الكتل ذات البنية الهرمية وشبه الهرمية إزالة الكتلة المنافسة.
 2. تفضل الكتل التفاوض على القتال، ضمن شروط محددة من المخاطر والتكلفة في إزالة الآخر.
 3. يحاول أعضاء كل كتلة زيادة إمكاناتهم تجاه أعضاء الكتلة المضادة لهم.
 4. يفضل أعضاء أي كتلة الدخول في حرب كبيرة، على السماح للكتلة المنافسة بالتوصل إلى وضع تحقق فيه هذه الأخيرة تفوق في القوة.^{xiv}
 5. يحاول أعضاء الكتل توسيع العضوية في كتلتهم بضم وحدات جديدة إليها.
 6. تحاول الدول غير الأعضاء في كتلة العمل للتقليل من خطر وقوع حرب بين الدول الأعضاء في كل مختلفة.
 7. ترفض الدول غير الأعضاء في الكتل، تأييد سياسات كتلة أو عضو في كتلة ضد كتلة أخرى إلا في إطار أدوارها في المنظمة العالمية.
 8. تعمل المنظمات العالمية على التخفيف أو التقليل من التنافر بين الكتل.
- إن أهم مميزات هذا النموذج النسقي:

- **العالمية:** لتعدد القوى الفاعلة فيه من دول قومية غير متكثلة، ودول قومية ضمن كتل ولاعبين عالميين في شكل منظمة عالمية ممثلة في الأمم المتحدة.
- **اللاتجانس:** أي الاختلاف الإيديولوجي ما بين القوتين.^{xv}

3/ نظام الثنائية القطبية الجامدة (Tight): عكس نظام الثنائية القطبية المرنة، يتسم هذا النوع بدرجة عالية من انعدام الاستقرار؛ فهو يفتقر إلى اللاعب العالمي، نتيجة عدم قدرته على تعبئة الدول غير المنحازة، أي العمل على كسب الأطراف القومية لجانبه من أجل تحقيق السلم ما بين القطبين.

4/ النسق العالمي: يفترض فيه كابلان دور فاعل للمنظمة العالمية، كلاعب عالمي يعمل على تحقيق الاتصال والتكامل بين وحدات النسق الدولي في كافة المجالات.

كما حصر كابلان وجود هذا النوع، في حالة تطور الوظائف التي تقوم بها المنظمة العالمية داخل نسق القطبية الثنائية الرخو.^{xvi}

5/ النسق الدولي التصاعدي (النظام الهرمي): يتسم هذا النظام بدرجة عالية من الاستقرار، ويتضمن شبكة من النظم الوظيفية الفرعية المنفعية للأطراف فيصبح الانسحاب منه مكلفا للغاية مع الوقت.

كما افترض كابلان في هذا النوع، تحول وحدات النسق من الدول القومية إلى جماعات المصالح والمجموعات الوظيفية، نتيجة أن اللاعبين القوميين فقدوا دورهم وأصبحوا مجرد تقسيمات إقليمية فرعية.

6/ نظام النقض (نسق وحدة الفيتو): تصور كابلان في هذا النسق أن اللاعبين العالميين ليس لهم دورا، بحيث تتعارض مصالح اللاعبين وفي نفس الوقت يوجد ردع متبادل ما بينهم يمنع كل لاعب من تدمير الآخر فكل، لاعب يملك حق الفيتو كضمانة لاستمرار وازدواج هذا النسق.^{xvii}

تعرضت النماذج التي اقترحها كابلان للنقد، حيث قدم نماذجه في صورة جامدة وكأنها قواعد حصرية وواجبة الإلتباع كما أكد على الدولة كفاعل أساسي، والقوة كميكانيزم محرك للنسق الدولي، رغم تعدد الفواعل وميكانيزمات التأثير على النسق الدولي.

أما "جورج موديلسكي" فيعرف النظام الدولي بأنه نظام اجتماعي تقيمه متطلبات وظيفية أو بنيوية، والنظم الدولية تتكون من أهداف وعلاقات بين هذه الأهداف والقوى المرتبطة بها، كما أن هذه النظم الدولية تحتوي على نماذج من الأفعال والتفاعلات بين الجماعات وبين الأفراد الذين يعملون من أجل هذه الجماعات. فهو يرى أن المقربب النسقي يحظى بتأييد العديد من الباحثين لأنه يقدم إطارا لتنظيم المعلومات وتكامل المتغيرات واستخدام معلومات أو مواد من نظم أخرى. وذلك من اعتقاده بأن دراسة ماضي وحاضر النظم الدولية إضافة إلى الافتراضات النظرية المستقبلية تمثل أهمية كبرى. ومن هنا فإن من الواجب أن تكون دراسة المجتمع الدولي والنظام الدولي والتغيرات التي تجري في داخله وداخل النظم الفرعية هي هدف دراسة العلاقات الدولية.^{xviii}

يقدم "موديلسكي" نموذجين أحدهما لخلق إمكانية للتحليل المقارن للنظم الدولية. ويقوم على أخذ عدد من النظم الدولية التي تبدأ بالمجتمعات الزراعية وتنتهي بالمجتمعات الصناعية، ثم يقوم بأخذ وتجميع عدد معين من العناصر من هذه النظم الدولية القديمة والحديثة ليصنع منها إطارا يمكن من خلاله دراسة عملية التغير أو النظم الوسيطة.

وهنا يشير أنه في النموذج الصناعي -كنظام دولي- يكون عدد السكان كبيرا وتسهل تعبئة الموارد بشكل أكثر مما هو عليه الحال في النموذج الزراعي، كما تقوم فيه المنظمات العالمية وأدوات الاتصال المتطورة بتقديم المعلومات والمساهمة في تطوير الثقافة العالمية. وعليه يرى "موديلسكي" أن ما يميز كلا من نظمه الدولية هو الطريقة التي يؤدي فيها كل نظام أربعة وظائف رئيسية:

✓ **توزيع الموارد:** يتسم النموذج الصناعي- على عكس الزراعي- بكثرة المرافق المتخصصة بما في ذلك المنظمات الدولية والحكومات التي تقوم بتأدية وظيفة التوزيع في حين تفتقر المجتمعات الزراعية لذلك إلا في حدود ضيقة.

✓ **السلطة:** في الوقت الذي يحتكر السادة والأمراء ممارسة السلطة وتتسم النخبة بتركيبتها البسيطة في المجتمعات الزراعية فإن المجتمع الصناعي يعرف عددا كبيرا من النخب التي تعتمد في دورها السلطوي على الإنجاز والعمل.

✓ **التضامن:** في الوقت الذي تحافظ النخبة الحاكمة في المجتمعات الزراعية على تضامنها من خلال نظام النسب أو القرابة المتواصل والذي يدوم بفعل الزواج الداخلي بين أفراد الأسرة الحاكمة فقط فإن القيادة الصناعية تحقق التماسك عبر الولاء القومي أو الولاء للنظام العالمي، وموقع الفرد في صفوف المجتمع يتحدد بشكل كبير على أساس إنجازاته أو عمله الذي يعتمد بدوره على التفوق العلمي والفني.

✓ **الثقافة:** تنقل الثقافة وتنتشر في المجتمع الزراعي بواسطة مجالس النبلاء في يحتوي المجتمع الصناعي على مرافق ثقافية متطورة بما فيها الصحافة العالمية والنشاط الدبلوماسي والمؤسسات الدولية التي تسعى لتطوير ثقافة عالمية.

وهكذا فإن "مودلسكي" يستخدم المنهج الوظيفي البنائي على غرار ما فعل بارسونز أي اعتبار النظم الدولية نظاما اجتماعية تتكون من مجموعات من الأهداف مع وجود علاقات بين هذه الأهداف، كما أن النظم الدولية جميعا تمتلك نظاما مستقرا نسبيا يستجيب للضرورة في تلبية المتطلبات أو الاحتياجات الوظيفية، ثم إن هذه الأخيرة تؤديها بشكل كاف على النظم الدولية.

xix

ولو حاولنا التعرف على جوانب الاتفاق بين دارسي النظم على المستوى الدولي سنجد اجماعا حول العناصر التالية:

✓ أن كل منهم أولى اهتمامه بتلك العناصر التي تساهم في استقرار أو اضطراب النظام الدولي.

✓ ثمة اهتمام مشترك بضوابط التكيف التي تعمل على إبقاء النظام في حالة توازن أو ثبات وهو أمر مشابه لاهتمامات علماء البيولوجيا بموضوع التوازن البدني لدى الكائن الحي.

✓ ثمة اهتمام مشترك في تقويم قدرة الوحدات الموجودة بشكل أكبر أو أقل في تعبئة المواد والانتفاع بالتكنولوجيا المتطورة وتأثير ذلك على النظام.

✓ الاجماع بين الباحثين على أن القوى المحلية في الوحدات السياسية القومية- الدول- تمارس تأثيرا كبيرا على النظام الدولي.

✓ الاهتمام بموضوعات معينة مثل الاستقرار قدرة النظام الدولي على احتواء الاضطرابات التي تحدث بداخله ويتعامل معها بفعالية، وقد قادهم ذلك إلى إبداء الاهتمام بدور القوى فوق القومية كأدوات منظمة للنظام.

✓ يتفقون فيما بينهم على أن سمة النظام الدولي هي التغير وليس الاستقرار.

وهذا ما يشير إلى ارتباط النظام بميزتين إما "الاستمرارية" أو "الانقطاع".

• الاستمرارية (Continuity): بمعنى الثبات والاستقرار في النظام، والذي يعكس صورة لوجود توازن داخلي أو ما يعبر عنه بالعملية الدينامكية "لانتظام الآلي". فكلما كانت هناك قدرة فعلية وشاملة للتغلب على الأحداث أو السلوكيات التي تتخذ طريق الانحراف عن معايير أو مبادئ النظام، وذلك من خلال تفعيل آليات الانتظام الذاتي (القوانين الدولية، الاتفاقيات، ميزان القوى الاستراتيجي)، كلما كان هناك توازن داخلي.

• الانقطاع (Discontinuity): بمعنى الانقطاع عن النظام السابق وبداية نظام جديد، إلا أن التحول لا يعني بالضرورة الجديد فقد تكون مجرد تغيرات شكلية وليس بصفة جوهرية.

إلا أن ما يمكن الاستدلال به عند حدوث تحول هو مجموعة عناصر أهمها:

• **الاتجاهات**: أي حدوث تحول في الاتجاهات السائدة؛ والقيام بقياس التغيرات الكمية لممارسة كانت سائدة فبالنسبة للنظام الدولي، يقاس مثلا اتجاه توزيع القوة في النظام

للاستدلال على حصول تحول: كانهزام قوة أو أكثر، أو انتقال قوة من إقليمية إلى قوة كبرى عالمية.

• **الأحداث الكبرى:** ففي هذا الإطار تبدو المؤسسات السياسية الدولية والسلوكيات والأفكار كأنماط ثابتة، حتى يقع حدث كبير يعبر عن حدوث تحول مثل: سنوات التحول الكبرى الحرب العالمية الأولى، الثانية ونهاية الحرب الباردة.

• **الإنجازات الكبرى:** تعبر عن تلك الممارسات الاجتماعية الجديدة، التي تمثل إنجازات كبرى سواء ثقافية أو فنية، اجتماعية....

• **ابتكارات تكنولوجية:** والتي تتضح بصورة جلية في الثورة النووية، التي عرفت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أن القنبلة النووية فرضت نمط تفكير أمني انتقل من كيفية الفوز بالحرب إلى كيفية منعها خاصة بين القوى الكبرى إلى جانب الثورة التكنولوجية والالكترونية الهائلة التي ساهمت في خلق عالم بلا حدود.

فكل هذه المؤشرات تؤدي في النهاية إلى طابع خاص محصور بين ما قبل إلى ما

بعد.

إذن كاستنتاج يمكن إدراج ثلاث أنماط من التحول:

• **التحول كبديل:** أي حدوث شيء ما جديد يكون عادة على نقيض الشيء القديم (الانقطاع).

• **التحول كإضافة:** بمعنى أنه ليس كل ظاهرة جديدة هي بالضرورة تشكل بديل للظاهرة القديمة.

• **التحول كإدراك جديد:** انطلاقاً من الدول أو الفرد وذلك بالتركيز على الطرق التي يدرك بها صناع القرار المحيط في السياسة الخارجية، أي تحاول فيه الدولة إعادة صياغة وتركيب، وتحديد مصالحها وأهدافها الأساسية، كما هو مبين في الشكل التالي:

نظام دولي في حالة استمرارية
(التنائية القطبية)



- تغيير في الاتجاهات
- أحداث كبرى
- إنجازات كبرى
- ابتكار تكنولوجي
- تغيير في الثوابت



تحول



- في طبيعة الوحدات
- توزيع القوة والهيبة
- قواعد النظام
- الأفكار السائدة
- بقاء منظمات وزوال أخرى



النظام الدولي الجديد

(الأحادية القطبية)

نمط الانتقال من النظام الثنائي القطب إلى الأحادي

في الأخير ورغم تعدد النماذج الخاصة بدراسة النظم إلا أنه كان هناك نوع من الاتفاق،
بين دراسي النظم على النقاط التالية:

1. الاهتمام بالعناصر التي تساهم في استقرار أو اضطراب النظام الدولي.
2. اهتمام مشترك بضوابط التكيف التي تعمل على إبقاء النظام في حالة توازن أو ثبات.
3. قدرة الوحدات الموجودة على تعبئة الموارد والانتفاع بالتكنولوجيا المتطورة، وتأثير ذلك على النظام.
4. قدرة النظام على مواجهة الاضطرابات التي تحدث فيه.
5. سمة النظام الدولي هي التغير وليس الاستقرار. ^{xx}

إلى جانب أن بنية المجتمع الدولي تنطوي في داخلها صراعات على مستويات مختلفة:
في " المستوى الأعلى" نجد صراعا على مركز النظام الدولي (القطب الدولي).
في " المستوى المتوسط" نجد صراعا بين الأقاليم على احتلال مركز الإقليم القطب.
في " المستوى الثالث" نجد صراع داخل كل إقليم أي بين الدول المؤلفة له والتي تتنافس على احتلال دور المركز أو ما يعرف ب القطب الإقليمي.

وبالتالي يمكن تصور بنية العلاقات الدولية على أساس أنها تتضمن تنافس وصراع لتحقيق الأهداف التالية:

1. القطب الدولي: أي تحقيق صفة الدولة الأهم في العالم.
2. الإقليم القطب: أي تحقيق وصف الإقليم الأهم في العالم.
3. القطب الإقليمي: أي تحقيق صفة الدولة الأهم في كل إقليم من أقاليم العالم.^{xxi}

ⁱ جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سبق ذكره، ص 100.

ⁱⁱ عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 384

ⁱⁱⁱ ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص 46

^{iv} جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص 9

^v محمد مجدان: العالم العربي والعلاقات الأطلسية: دور النظام الإقليمي العربي وتأثيره فيها (1970-1990)، (أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام والعلوم السياسية جامعة الجزائر العاصمة، 2007). ص 15

^{vi} سعد حقي توفيق: النظام الدولي الجديد، (القاهرة، دار الأهلية للنشر، طو، 1994)، ص 42

^{vii} محمد مجدان، مرجع سابق ذكره، ص 16

^{viii} ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره، ص 364

^{ix} ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

x خالد معمري: **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة بآتنة، 2007/2008)، ص ص 28،47.

xi محمد مجدان، مرجع سابق، ص 20

xii عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، مرجع سبق ذكره، ص 253

xiii محمد مجدان، مرجع سبق ذكره، ص 21

xiv ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 47

xv عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، مرجع سبق ذكره، ص 256

xvi ناصيف يوسف حتى، مرجع سبق ذكره، ص 51

xvii جون بيليس وستيفن سميث، مرجع سبق ذكره، ص 493

xviii خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص 46

xix

xx جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سبق ذكره، ص 115

xxi وليد عبد الحي وآخرون. **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، (عمان، دار الشروق، ط2002،1)، ص 7